غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين والهند

مارس 2023

التبادل التجاري
بين البحرين والهند
مارس 2023

المقدمة

يعد اقتصاد جمهورية الهند من أكبر الاقتصادات وأسرعها نموًا حول العالم، وهي واحدة من أهم 10 شركاء تجاريين لمملكة البحرين. بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البحرين والهند قبل 52 عامًا في أكتوبر 1971 – وذلك في غضون شهر من استقلال البحرين. إلا أن العلاقات التجارية بين البحرين والهند تعود لـ 5000 عام، وتمتد منذ أن كانت حضارة دلمون في البحرين وحضارة وادي السند في الهند. حيث كانت تجارة البحرين الخارجية تعتمد على تصدير اللؤلؤ البحريني مقابل التوابل من الهند. واستمرت العلاقات التجارية القوية التي تربط البلدين إلى الوقت الحاضر. ووفقًا لسفارة الهند في البحرين، هناك أكثر من 350,000 مواطن هندي في البحرين. وعلاوةً على ذلك، وقعت البحرين والهند عدة اتفاقيات لتطوير علاقاتهما الثنائية، بما في ذلك اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار في عام 2004. كما وقع البلدان اتفاقيات ومذكرات تفاهم تتعلق بالطاقة، والرعاية الصحية، والشباب والرياضة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوق العمل، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعلى الصعيد التجاري، نما حجم التجارة بين البحرين والهند بنسبة 30% بين عامي 2018 و2022، ليصل إلى 1.4 مليار دولار بنهاية العام 2022. وارتفعت الصادرات من البحرين إلى الهند بنسبة 59% خلال الفترة نفسها، من 314 مليون دولار في نهاية العام 2018 إلى 500 مليون دولار في نهاية العام 2022. بالإضافة إلى ذلك، كانت الهند سادس أكبر شريك في الاستيراد للبحرين وتاسع أكبر شريك في التصدير في عام 2022. وتتوافر إمكانات قوية للمزيد من الاستثمار والتعاون بين البحرين والهند. حيث يعد اقتصاد الهند خامس أكبر اقتصاد على مستوى العالم، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 3.5 تريليون دولار، حيث تعتبر الهند غنية بالموارد الزراعية وتمتلك صناعة تحويلية قوية. علاوة على ذلك، تساهم الخدمات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للهند وتعتبر مركزًا لتكنولوجيا المعلومات. كما توجد فرص استثمارية واعدة في عدة قطاعات في الهند، بما في ذلك التكنولوجيا وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية والطاقة المتجددة والرعاية الصحية وعلوم الحياة والسيارات والتعليم والأحجار الكريمة والمجوهرات.

المصادر: Embassy of India in Bahrain, Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Information and e-Government Authority, IMF, Invest India

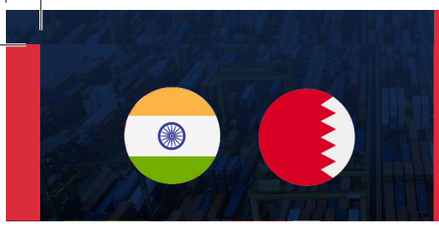

مقارنة اقتصادية بين البحرين والهند

	الهند	البحرين
معلومات عامة		
السكان	1.4 مليار	1.5 مليون
المساحة (كيلومتر مربع)	3,287 مليون	786.5
سعر صرف العملات (1 دولار أمريكي)	81.79 روبية هندية	0.38 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار	(نسبة التغيير السنوي / دولار أمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2022)	%6.84	%3.37
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2022)	2,466 دولار أمريكي	28,692 دولار أمريكي
الحكومة	(بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى)	
الإنفاق الحكومي (2022)	%28.9	%29.0
الدين العام (2022)	%83.4	%119.5
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين (2022)	الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة، الصين	المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة
شركاء الاستيراد الرئيسيين (2022)	الصين، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية	الصين، البرازيل، استراليا
المؤشرات الاقتصادية الأخرى		
التضخم (2022)	%6.9	%3.6
الاستثمار الأجنبي المباشر (2021)	44.74 مليار دولار أمريكي	1.77 مليار دولار أمريكي
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني(2022)	BBB-	B+
مؤشر الحرية الاقتصادية (2022)	131	74
مؤشر التنمية البشرية (2021)	132	35

المصدر: Heritage, S&P Ratings, IMF, UNDP Human Development Reports, Information and e-Government Authority, Ministry of Commerce and Industry in India, UNCTAD

اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة المتمثلة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والصناعة والنقل اللوجستي، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 والتي ترتكز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة عن أعلنت مؤخراً عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 % في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصدر: International Trade Administration, Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB

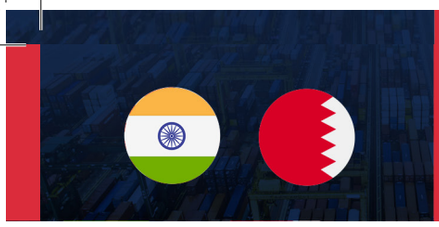

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 2.98% في عام 2023.

المؤشرات الرئيسية	2019	2020	2021ت	2022ت	2023ت
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	39	35	39	44	45
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	2.17	-4.94	2.23	3.37	2.98
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	26,051	23,586	26,136	28,692	29,076

ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, October 2022

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 18%، يليه قطاع المشروعات المالية بنسبة 17.36% ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.18%.

الناتج لمحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع للربع الثالث من العام 2022

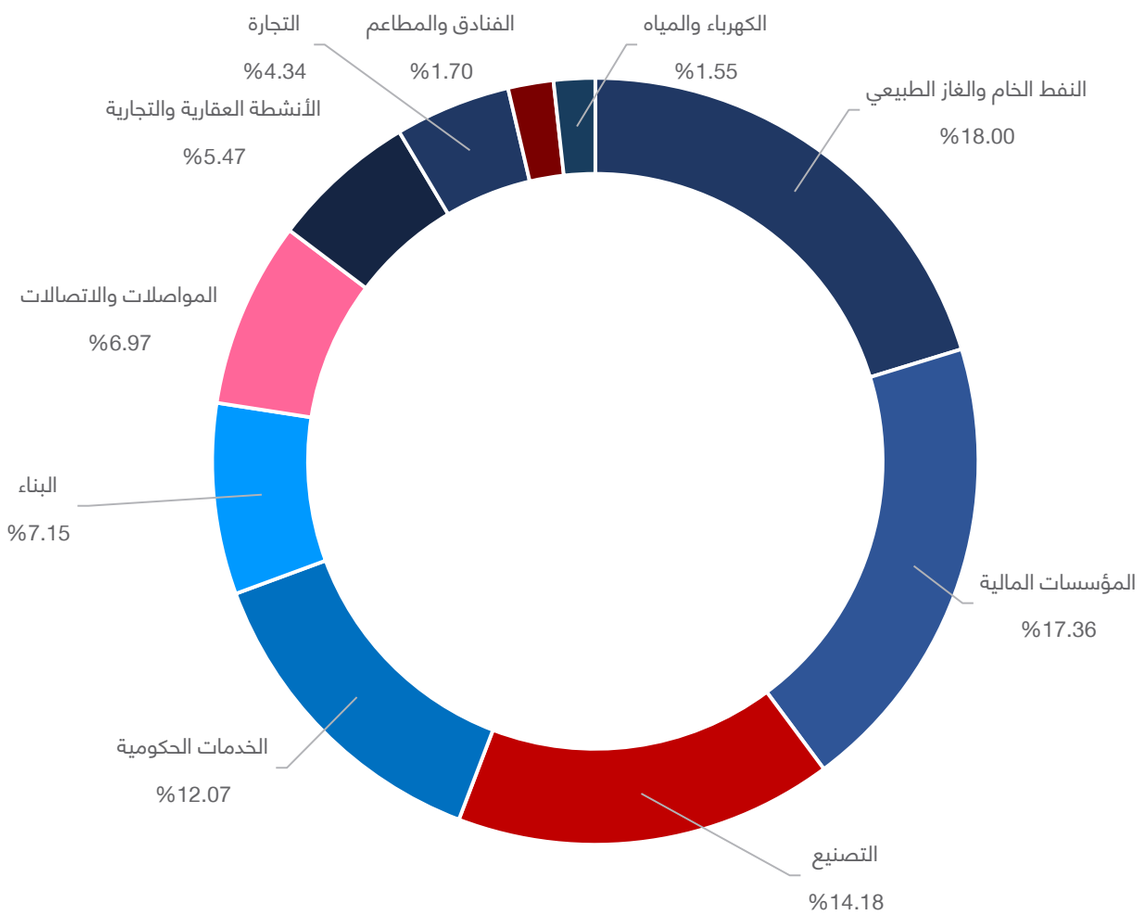

لمصدر: Information and e-Government Authority

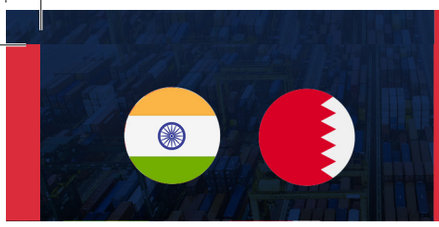

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على أعلى حصة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثالث من عام 2022 بما يصل إلى 22,027 مليون دولار أمريكي، والذي يشكل 65% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين. يليه قطاع الصناعة بحوالي 5,516 مليون دولار، أي 16% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بالإضافة إلى ذلك، اتجهت 5% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بما يعادل 1,667 مليون دولار.

القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الثالث من عام 2022 (مليون دولار أمريكي)	حصة القطاعات (%)
التمويل والتأمين	22,027.37	%65
الصناعة	5,516.23	%16
تجارة الجملة والتجزئة	1,666.58	%5
المعلومات والاتصالات	1,245.30	%4
أخرى	3,475.92	%10
المجموع	**33,931.40**	

المصدر: Information and e-Government Authority

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.

لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).

سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.

تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتميز البحرين بكلفة تشغيلية منخفضة، إذ تقل هذه التكاليف بنسبة 30% عن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

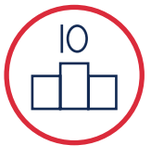

بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم

المصدر: EDB

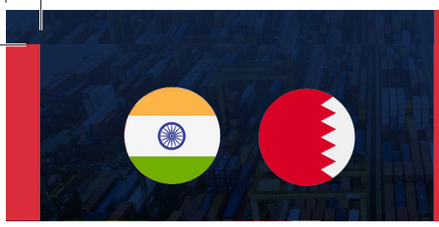

اقتصاد الهند

الهند هي سابع أكبر دولة في العالم، ولديها ثاني أكبر تعداد للسكان بأكثر من 1.38 مليار نسمة. علاوة على ذلك، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند حوالي 3.5 تريليون دولار، مما يجعل اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم. اقتصاد الهند من أسرع الاقتصادات نموًا على مستوى العالم، ويتألف معظم سكانها من الشباب، كما أن لديها وفرة من القوى العاملة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند بنسبة 6.60% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا، بينما انتعش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021، مسجلاً نموًا بنسبة 8.7%. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 6.8% في عام 2022 و6.1% في عام 2023.

تعد الهند قوة زراعية عظمى، إذ تشمل المنتجات الزراعية الرئيسية في البلاد القمح والدخن والأرز والشاي والبطاطس والقطن والموز والجوافة والمانجو، كما أنها من أكبر المنتجين للماشية والأغنام. وتمتلك الدولة كذلك قطاعًا مهمًا للتوابل، وبالأخص في إنتاج الزنجبيل والفلفل والفلفل الحار. كما أن قطاعها الصناعي مميز، مع كون الفحم المصدر الأساسي للطاقة في البلاد. أما في الصناعات التحويلية، فتبرع الهند في إنتاج المنسوجات والصناعات الكيماوية. من جانب آخر يساهم قطاع الخدمات في حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للهند، وتعد الدولة مُصدِّرًا رئيسيًا لخدمات تكنولوجيا المعلومات. ومن الجدير بالذكر بأن الهند هي مركز لتكنولوجيا المعلومات مع قطاع برمجيات سريع النمو، وهي موطن لعمالقة تكنولوجيا المعلومات مثل Infosys وWIPRO.

لطالما كان الاستثمار الأجنبي المباشر أمرًا ضروريًا للتنمية الاقتصادية في الهند، وتستفيد الشركات الأجنبية من امتيازات الاستثمار مثل الإعفاءات الضريبية والرواتب المنخفضة نسبيًا. علاوة على ذلك، ينجذب المستثمرون إلى إطار السياسة الداعمة للحكومة. ففي عام 2022، تلقت بعض القطاعات الرئيسية استثمار أجنبي مباشر، وهي قطاع صناعة المعلومات والتكنولوجيا والسيارات. ووقعت الهند 13 اتفاقية تجارة حرة مع شركائها التجاريين اعتبارًا من أبريل 2022، بما في ذلك اتفاقية الشراكة الشاملة بين الهند والإمارات العربية المتحدة (CEPA) واتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الهند وأستراليا (IndAus ECTA).

المصدر: IMF, India Brand Equity Foundation, Santander Trade, Invest India

الناتج المحلي الإجمالي للهند

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 6.06٪ في عام 2023.

المؤشرات الرئيسية	2019	2020	ت 2021	ت 2022	ت 2023
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	2,832	2,668	3,176	3,469	3,821
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	3.74	6.60-	8.68	6.84	6.06
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	2,072	1,933	2,280	2,466	2,691

ملاحظة: ت= توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, October 2022

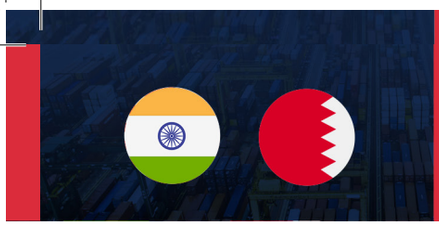

الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند

تعتبر موريشيوس وسنغافورة والولايات المتحدة من الدول الرئيسية المستثمرة في الهند، وتتضمن قطاعات الاستثمار الرئيسية قطاع الخدمات (بما في ذلك المالية والمصرفية والتأمين) وبرامج الكمبيوتر والأجهزة والبناء ووفقًا لسانتاندير، يفضل المستثمرون الأجانب بشكل أساسي إقامة الشراكات أو الشركات الخاصة المحدودة في الهند.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الهند حسب الدولة

الدول المستثمرة الرئيسية	السنة المالية 2021/2020 (أبريل 2020 - مارس 2021)
موريشيوس	%28
سنغافورة	%22
الولايات المتحدة الأمريكية	%8
هولندا	%7
اليابان	%7
المملكة المتحدة	%6
ألمانيا	%2
الإمارات العربية المتحدة	%2

المصدر: Santander Trade

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الهند حسب القطاع

القطاعات الرئيسية المستثمرة	السنة المالية 2021/2020 (أبريل 2020 - مارس 2021)
قطاع الخدمات (بما في ذلك المالية والمصرفية والتأمين)	%16
برامج الكمبيوتر والأجهزة	%13
البناء	%10
الاتصالات	%7
التجارة	%6
صناعة السيارات	%5
المواد الكيميائية	%3

المصدر: Santander Trade

قطاع الخدمات (بما في ذلك المالية والمصرفية والتأمين)

برامج الكمبيوتر والأجهزة

البناء

مزايا الاستثمار الأجنبي في الهند

- نسبة مرتفعة من الشباب، وقوى عاملة ذات مهارات عالية ومتعلمة.
- قاعدة استهلاكية واسعة، مما يجعلها واحدة من أكبر الأسواق العالمية للسلع والخدمات المصنعة.
- إصلاحات كبيرة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تزيد من سهولة ممارسة الأعمال التجارية.
- توفر بنية تحتية مالية وتكنولوجية قوية.
- غنية بالموارد الطبيعية.
- القرب من مواقع التصنيع الرئيسية والموردين الرئيسيين وانخفاض تكاليف التطوير.

المصدر: Invest India, Santander Trade, India Brand Equity Foundation

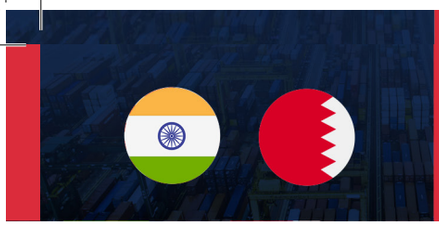

التجارة بين البحرين والهند

نمت التجارة بين البحرين والهند بنسبة 30% من العام 2018 إلى العام 2022.

تعد الهند من أكبر 10 شركاء تجاريين للبحرين، إذ أن حجم التجارة بين البلدين ينمو بشكل ايجابي، باستثناء التباطؤ الذي حدث في عامي 2019 و2020. حيث انخفضت التجارة بين البحرين والهند من 1.08 مليار دولار في عام 2018 إلى 900 مليون دولار في عام 2019، ثم انخفضت مرة أخرى إلى 876 مليون دولار في عام 2020. من جانب آخر، انتعش حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2021 بنسبة 29%، واستمرت في الارتفاع حتى بلغت 1.40 مليار دولار في عام 2022. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت الواردات من الهند إلى البحرين بنسبة 18%، من 768 مليون دولار في عام 2018 إلى 904 ملايين دولار في عام 2022. كما ارتفعت الصادرات من البحرين إلى الهند بنسبة 59% خلال نفس الفترة، من 314 مليون دولار في 2018 إلى 500 مليون دولار في 2022. مما يجعل الهند سادس أكبر شريك استيراد للبحرين وتاسع أكبر شريك تصدير لها.

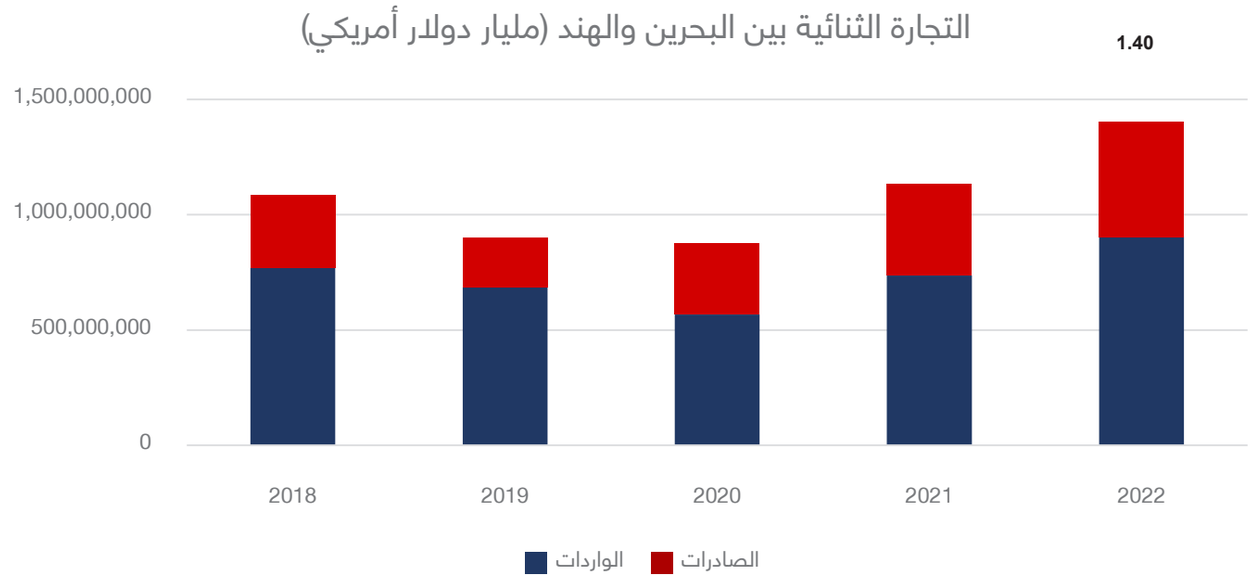

التجارة الثنائية بين البحرين والهند (بالدولار الأمريكي)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	التغير السنوي بالنسبة المئوية
2018	768,463,396	313,789,004	-454,674,392	1,082,252,400	%25
2019	685,373,934	214,660,212	-470,713,722	900,034,146	%17-
2020	567,487,415	308,938,350	-258,549,065	876,425,765	%3-
2021	736,593,321	395,378,818	- 341,214,503	1,131,972,139	%29
2022	904,409,354	499,976,886	-404,432,468	1,404,386,240	%24

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

مستويات الشراكة التجارية للهند مع البحرين

السنة	الواردات	الصادرات
2018	7	7
2019	8	9
2020	8	8
2021	7	8
2022	6	9

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

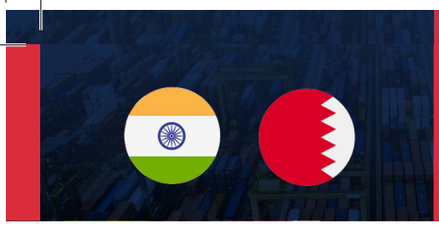

أبرز الصادرات والواردات بين البحرين والهند

واردات البحرين من الهند

شهدت 7 من أكبر 10 واردات من الهند نموّا إيجابياً على أساس سنوي، في حين انخفضت 2 منها.

في عام 2022، كان أكبر منتج استوردته البحرين من الهند هو بولى سترات بقيمة 64 مليون دولار أمريكي. وانخفضت قيمة الواردات من هذا المنتج بنسبة 23٪ مقارنة بالعام الذي يسبقه، وشكل ما نسبته 7% من إجمالي الواردات. بينما كان ثاني أبرز المنتجات المستوردة هو الأرز المضروب كليا أو جزئيا ، بنسبة 5.7% من إجمالي الواردات ونما بنسبة 21% مقارنة بعام 2021. أما ثالث الواردات الرئيسية فكان الالومنيوم الخام ، غير المخلوط ، وشكل 5.5% من إجمالي الواردات.

أهم السلع التي استوردتها البحرين من الهند في عام 2022

	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	الحصة (%)	النمو على أساس سنوي
1	غيرها من بولى سترات	64,101,657	%7.1	%22.6-
2	أرز مضروب كليا أو جزئيا وان كان ممسوحا او ملمعا	51,413,422	%5.7	%21.3
3	الومنيوم خام ، غير مخلوط	50,083,244	%5.5	لا يوجد
4	زبدة	43,493,662	%4.8	%1306.2
5	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	24,707,519	%2.7	%26.9
6	خلائط حديديه من حديد و سيليكون و منجنيز .	20,943,429	%2.3	%47.1
7	سيارات خاصه موديل سنة التخليص او التى تليها (1001- 1500)سم3	20,386,844	%2.3	%65.5
8	غيرها من لحوم دون عظام فصيلة الابقار مجمدة	20,142,641	%2.2	%4.9-
9	غيرها من قضبان وعيدان أُخر من حديد أو من صلب من غير الخلائط	17,985,399	%2.0	%176.2
10	سكر بللورى (شفاف) مكرر متفاوت النعومة	15,024,215	%1.7	%60.4

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

صادرات البحرين إلى الهند

شهدت 6 من أكبر 10 صادرات من البحرين إلى الهند نموّا إيجابياً على أساس سنوي، بينما انخفضت 4 منها.

صدرت البحرين خلائط من الومنيوم خام بقيمة 146 مليون دولار أمريكي إلى الهند في عام 2022، مما يجعلها أكبر سلعة مُصدرة، واستحوذ هذا المنتج على 29% من إجمالي الصادرات في عام 2022 ونما بنسبة 79% مقارنة بعام 2021. بينما كان ثاني أكبر منتج تم تصديره هو اليوريا، سواء كانت في محلول مائي أم لا، حيث شكلت 21% من إجمالي الصادرات السنوية وانخفضت بنسبة 11% مقارنةً بالعام 2021. وكان ثالث أكبر منتج تم تصديره هو الميثانول (كحول الميثيل)، الذي يمثل 16% من إجمالي الواردات وشهد نموًا بنسبة 413% مقارنة بعام 2021.

السلع البحرينية الرئيسية الصادرة إلى الهند لعام 2022				
	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	الحصة	النمو على أساس سنوي
1	خلائط من الومنيوم خام	145,577,659	%29.1	%79.2
2	يوريا وان كانت فى محاليل مائية	106,043,460	%21.2	%11.0-
3	ميثانول (كحول الميثيل)	81,509,210	%16.3	%413.3
4	خرده وفضلات من حديد او صلب مطلى بالقصدير	55,746,690	%11.1	%21.7
5	خرده وفضلات من الومنيوم	17,253,751	%3.5	%0.8
6	الواح مستطيله من خلائط الومنيوم، يزيد سمكها عن 0,2 مم	14,376,114	%2.9	%18.2-
7	الومنيوم خام ، غير مخلوط	10,843,635	%2.2	%32.8-
8	الياف ممشطة "فتائل" من الياف زجاجية	8,573,339	%1.7	%2.7-
9	جرائد قديمه	8,052,677	%1.6	%0.04
10	فضلات وخرده نحاس	7,859,111	%1.6	%0.13

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

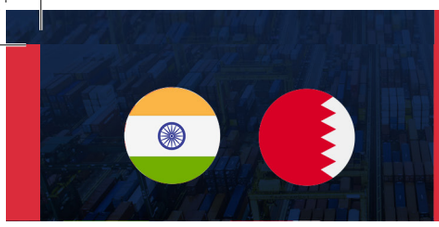

الفرص المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين والهند، وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والذي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية. يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانيات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى الهند

تتمثل أعلى إمكانات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى الهند في منتجات الألمنيوم واليوريا.

	السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة (مليون دولار أمريكي)
1	أسلاك، الألومنيوم غير السبائكي > 7 مم	73
2	سبائك الألومنيوم، غير مشغولة	54
3	اليوريا	44
4	ذهب غير مشغول لأغراض غير نقدية	35
5	الميثانول "كحول الميثيل"	27
6	الجسور وأقسام الجسور	14
7	أنابيب ومواسير من النحاس المكرر	9.4
8	أسلاك، سبائك الألومنيوم> 7 مم	3.6
9	صفائح ألمنيوم مربعة/ مستطيلة	2.8
10	ألومنيوم، غير سبائكي، غير مشغول	2.7

المصدر: International Trade Center, 2022

تعد الأسلاك المصنوعة من الألمنيوم غير السبائكي> 7 مم المنتج الأول الذي يتمتع بإمكانيات تصدير غير مستغلة من البحرين إلى الهند، مع فجوة تصدير تبلغ 73 مليون دولار. ويلي ذلك سبائك الألومنيوم، غير المشغولة بإمكانية تصدير غير مستغلة تبلغ 54 مليون دولار. أما اليوريا فيعتبر ثالث سلعة رئيسية مع إمكانات تصدير غير مستغلة، تبلغ 44 مليون دولار. وتشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى الهند الذهب والميثانول والجسور وأقسام الجسور وأنابيب ومواسير النحاس المكرر.

إمكانيات الاستيراد غير المستغلة للبحرين من الهند

تتمثل أعلى إمكانات الاستيراد غير المستغلة من الهند إلى البحرين في الأدوية والموصلات الكهربائية وأجهزة الهاتف.

	السلعة	إمكانات الاستيراد غير المستغلة (بالدولار الأمريكي)
1	الأدوية التي تتكون من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة للبيع بالتجزئة	74
2	الموصلات الكهربائية> = 1.000 فولت	22
3	أجهزة الهاتف وأجهزة نقل الصوت/ الصور الأخرى	19
4	مجوهرات من المعادن الثمينة	16
5	الأعلام الخزفية غير المطلية، والبلاط، والموقد، وبلاط الجدران، ومكعبات الفسيفساء وما يماثلها	13
6	خامات ومركزات الحديد غير المتكتلة (باستثناء بيريت الحديد المحمص)	11
7	قمصان وسترات قطنية محبوكة/ بالكروشيه	9.8
8	أرز نصف مطحون أو مطحون بالكامل	8.1
9	الأغنام، طازجة	7.9
10	أكسيد الألمونيوم	7

المصدر: International Trade Center, 2022

تعد الأدوية اعلى سلعة ذات إمكانية استيراد غير مستغلة من الهند إلى البحرين بفجوة استيراد تبلغ 74 مليون دولار، تليها الموصلات الكهربائية> = 1.000 فولت، مع إمكانية استيراد غير مستغلة تبلغ 22 مليون دولار. ومن ثم أجهزة الهاتف وأجهزة نقل الصوت/ الصور الأخرى إمكانية استيراد غير مستغلة تبلغ 19 مليون دولار. وتشمل الواردات المحتملة الأخرى من الهند إلى البحرين المجوهرات وخامات ومركزات الحديد غير المتكتلة والمنتجات القطنية والأرز.

قطاعات الاستثمار الواعدة في الهند

التكنولوجيا

قطاع التكنولوجيا في الهند آخذ في التسارع، ولديه فرص في أسواق التكنولوجيا المالية وأشباه الموصلات.

من المتوقع أن ينمو قطاع التكنولوجيا في الهند من قيمته المقدرة 191 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 352 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. ومن المتوقع أن يتطور قطاع إنترنت الأشياء في الهند بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 13.2٪ من عام 2020 إلى عام 2025. وبحلول عام 2026-2027، من المتوقع أن يحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات 350 مليار دولار أمريكي من العائدات. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للتوقعات التي قدمتها وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، سينمو سوق أشباه الموصلات الهندي بمعدل أسرع بأربع مرات من معدله الحالي وسيصل إلى 63 مليار دولار بحلول عام 2026.

يقدر حجم السوق لقطاع التكنولوجيا المالية الهندي بحوالي 50 مليار دولار في عام 2021 وسيصل إلى 150 مليار دولار بحلول عام 2025، أي ما يمثل معدل نمو سنوي مركب بنسبة 24.57% بحلول عام 2025. وتمتلك الهند حاليًا ثالث أكبر نظام بيئي عالمي للتكنولوجيا المالية. علاوة على ذلك، تتمتع الهند بأعلى معدل لاعتماد التكنولوجيا المالية في العالم، وذلك بنسبة 87%. تطور تمويل التكنولوجيا المالية في الهند بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية؛ ففي السنة المالية 2022، اجتذب القطاع تمويلاً إجمالي يبلغ 8.53 مليار دولار (في 278 صفقة). ويمكن رؤية إمكانات سوق التكنولوجيا المالية من خلال حقيقة أن السوق يقدر عائدًا على الاستثمار بنسبة 29%، وهو أعلى عائد استثمار متوقع على مشروعات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم.

ومنذ سبتمبر 2022، قام 358 بنكًا بدمج واجهة المدفوعات الموحدة في الهند، وتم تسجيل 6.8 مليار معاملة يبلغ مجموعها أكثر من 135 مليار دولار. وزادت المعاملات التي تنطوي على مدفوعات رقمية بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 37٪ بين السنة المالية 2019 والسنة المالية 2021. تم إجراء أكثر من 23 مليار عملية دفع رقمية بقيمة 38.3 تريليون روبية هندية في الهند في الربع الثالث من عام 2022. وفي المتاجر الهندية شبه الحضرية والريفية، زادت معاملات واجهة المدفوعات الموحدة بنسبة 650%.

المصدر: Invest India

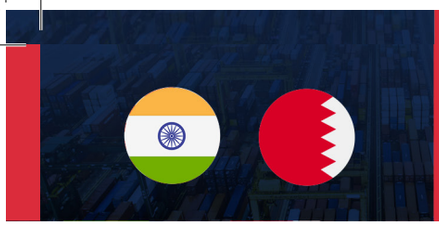

البيع بالتجزئة والتجارة الإلكترونية

تعد الهند قوة تقنية عظمى على مستوى العالم، وبها فرص للاستثمار في منتجات وخدمات البيع بالتجزئة والتجارة الإلكترونية.

في السنوات العشر الماضية، شهد سوق التجزئة في الهند تحولاً كبيرًا ونموًا هائلاً. إذ تحتل الهند المرتبة الرابعة كأكبر وجهة مفضلة للبيع بالتجزئة في العالم بـ 830 مليون مستخدم، كما أنها تمتلك حاليًا ثاني أكبر سوق للإنترنت. وقدرت قيمة قطاع التجارة الإلكترونية الهندي بنحو 64 مليار دولار في عام 2021، ومن المتوقع أن ينمو إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2026.

كما أنه من المتوقع أن تدفع المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، بما في ذلك التوسع الحضري ونمو الدخل، قطاع التجزئة الهندي إلى كونه سوق بقيمة 2 تريليون دولار بحلول عام 2032. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصل قيمة سوق التجارة الإلكترونية الهندي إلى 350 مليار دولار بحلول عام 2030، مع التوسع بمعدل نمو سنوي مركب 23%. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي نمو الدخل إلى تحويل الهند من قاع الاقتصاد الهرمي إلى اقتصاد تقوده الطبقة المتوسطة بشكل فعلي، حيث سينمو الإنفاق الاستهلاكي من 1.5 تريليون دولار اليوم إلى ما يقرب من 6 تريليون دولار بحلول عام 2030، مما يوضح إمكانات الاستثمار داخل الاقتصاد الهندي.

واتخذت الحكومة الهندية عدة خطوات لتعزيز التجارة الإلكترونية في البلاد، منها إطلاق السياسة الوطنية للتجارة الإلكترونية، والتي تهدف إلى خلق بيئة موصلة لنمو القطاع. وبشكل عام، تعد التجارة الإلكترونية قطاعًا واعدًا للاستثمار في الهند نظرًا لإمكانياتها للنمو والدعم الحكومي وسوقها الكبير والمتنامي.

المصدر: Invest India

الطاقة المتجددة

تستهلك الهند وتنتج قدرًا كبيرًا من الطاقة على مستوى العالم، وهناك إمكانية للاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة.

تعتبر الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم واحتلت المرتبة الثالثة في مؤشر الدول الاكثر جاذبية للاستثمار بالطاقة المتجددة في عام 2021. تحتل الهند المرتبة الرابعة في العالم من حيث قدرة الطاقة المتجددة المركبة، والتي تشمل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية كبيرة النطاق.

ومنذ عام 2021، كانت قدرة الطاقة المتجددة المثبتة في الهند حوالي 85 جيجاوات، وتهدف الحكومة إلى بلوغ 175 جيجاوات بحلول عام 2023، والتي تشمل 100 جيجاوات من الطاقة الشمسية، و60 جيجاوات من الرياح، و10 جيجاوات من الطاقة الحيوية، و5 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الدولة هدفًا طموحًا لتحقيق قدرة تبلغ 500 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول نهاية عام 2030، وهي أكبر خطة توسع في مجال الطاقة المتجددة في العالم.

كما تقوم الهند بتنفيذ العديد من التدابير في مجال السياسة لتعزيز تطوير ونشر الطاقة المتجددة، مثل National Solar Mission and the National Wind Energy Mission. كما قدمت الحكومة حوافز مالية مختلفة، مثل الإعانات والمزايا الضريبية، لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. علاوة على ذلك، نجحت الهند كذلك في خفض تكلفة الطاقة المتجددة من خلال العطاءات التنافسية والمشتريات القائمة على المزادات.

المصدر: Invest India, REN21 Renewables 2022 Global Status Report

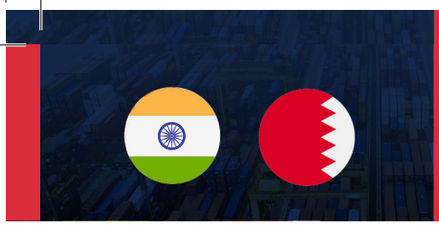

الرعاية الصحية وعلوم الحياة

يتم دعم مجال الرعاية الصحية وعلوم الحياة في الهند من خلال بنية تحتية قوية، وتحتل المنطقة مكانة بارزة في الاستكشاف العلمي العالمي.

برز قطاع الرعاية الصحية بشكل سريع كأحد أهم القطاعات في الهند من حيث التوظيف والإيرادات، حيث أن قطاع الرعاية الصحية الهندي آخذ في التطور والنمو بسرعة نتيجة لعوامل مثل شيخوخة السكان، وتنامي الطبقة الوسطى، وزيادة انتشار الأمراض المختلفة، وتعزيز التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة كبيرة في اهتمامات المستثمرين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على مدى العقدين الماضيين.

تتمثل المكونات الرئيسية لقطاع الرعاية الصحية في المستشفيات والأدوية والمعدات الطبية والتكنولوجيا الحيوية. وتعد الهند ثالث أكبر وجهة للتكنولوجيا الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ وواحدة من أفضل 12 موقعًا للتكنولوجيا الحيوية على مستوى العالم. حيث بلغت قيمة قطاع التكنولوجيا الحيوية في الهند 80.12 مليار دولار في عام 2022، بزيادة بنسبة 14% عن العام السابق. وفي السنوات العشر الماضية، ارتفعت قيمة الاقتصاد الحيوي الهندي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى كوفيد -19، مما أعطى القطاع دفعة معززة.

توسع قطاع الرعاية الصحية في الهند منذ عام 2016 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 22%، مما يشير إلى أن أداء البلاد كان جيدًا قبل انتشار الوباء. ومن المتوقع أن ينمو قطاع الرعاية الصحية في الهند بمعدل نمو سنوي مركب من 39% إلى 372 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الطبقة المتوسطة الصاعدة في البلاد وزيادة مستويات الثقافة والوعي الماليين. كما يسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% في المشاريع الجديدة ضمن صناعات الأدوية وصناعات تصنيع الأجهزة الطبية.

المصدر: Invest India

صناعة السيارات

تمتاز الهند بصناعة سيارات سريعة النمو، وهي واحدة من أكبر الصناعات في العالم، حيث تقوم كل من الشركات المحلية والدولية بتصنيع سياراتها هناك.

بدءًا من العام 2021، بلغت قيمة قطاع السيارات في الهند حوالي 74 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يكون ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم من حيث الحجم بحلول عام 2030. حيث صنع قطاع السيارات بين أبريل 2021 ومارس 2022 ما مجموعه 22.93 مليون مركبة. كما تمتلك الهند أكبر مصنع للجرارات وثاني أكبر مصنع للحافلات وثالث أكبر مصنع للشاحنات الثقيلة في العالم، مما يمنحها مكانة بارزة في سوق المركبات الثقيلة العالمية. ويمثل قطاع السيارات حاليًا 49% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في الهند و7.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

ومن المتوقع أن تصل مبيعات السيارات الكهربائية إلى 10 ملايين وحدة سنويًا بحلول عام 2030 وأن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 49% بين عامي 2022 و2030. وبحلول عام 2030، سيتم توفير 50 مليون فرصة عمل، بما في ذلك الفرص المباشرة وغير المباشرة، عبر صناعة السيارات الكهربائية. حيث وضعت الحكومة الهندية هدفًا طموحًا يتمثل في ضمان أن تكون 30% من سيارات البلاد كهربائية بحلول عام 2030. وهذا يوفر فرصة استثمارية في سوق السيارات الكهربائية، ومن المتوقع أن يصل حجم سوق تمويل السيارات الكهربائية إلى 50 مليار دولار في عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة الهندية عدة خطوات لتعزيز قطاع السيارات في البلاد، مثل تطبيق ضريبة السلع والخدمات التي ساعدت في خلق بيئة أكثر ملاءمة لهذه الصناعة. علاوة على ذلك، مع ازدياد عدد المركبات على الطريق، فإن سوق قطع غيار المركبات وخدماتها آخذ في الازدياد كذلك، مما يوفر فرصًا للاستثمار في هذا المجال.

المصدر: Invest India

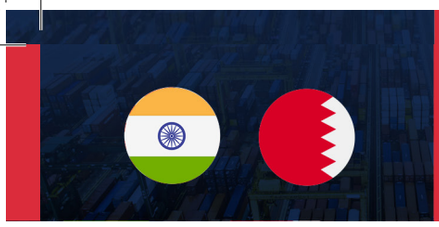

التعليم

يمثل عدد سكان الهند الكبير والمتزايد فرصة استثمارية واعدة في التعليم والتعليم الرقمي.

الهند هي ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان ولديها عدد كبير من الشباب، مما يمثل سوقًا كبيرًا محتملاً لمزودي التعليم. حيث قدرت قيمة قطاع التعليم في الهند بحوالي 117 مليار دولار في السنة المالية 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 225 مليار دولار بحلول نهاية عام 2025. ينمو قطاع التعليم عبر الإنترنت في الهند بسرعة، باعتباره ثاني أكبر سوق للتعليم الإلكتروني، مع نمو بما مقداره 2.28 مليار دولار متوقعة خلال 2021-2025.

ونظرًا للطلب المتزايد باستمرار على القوى العاملة الماهرة، اتخذت الحكومة الهندية عدة خطوات لتعزيز قطاع التعليم في البلاد، بما في ذلك تطوير سياسة التعليم الوطنية 2020. إذ تهدف هذه السياسة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم وجودته، مما يؤدي إلى سيخلق فرص للاستثمار في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على تنمية المهارات، مما يخلق فرصًا للاستثمار في التعليم والتدريب المهنيين.

كما يمنح الاعتماد المتزايد للإنترنت والهواتف الذكية في الهند مقدمي التعليم الرقمي فرصة للوصول إلى المزيد من الطلاب. على الرغم من أنها لا تزال في مراحل نموها المبكرة، إلا أن صناعة تكنولوجيا التعليم في الهند تبدو واعدة للغاية. وبشكل عام، يوفر قطاع التعليم في الهند العديد من فرص الاستثمار نظرًا لعدد سكانها الكبير والمتزايد، والمبادرات الحكومية، والتركيز على التعليم الرقمي وتنمية المهارات.

المصدر: Invest India

الأحجار الكريمة والمجوهرات

الهند رائدة في صناعة الأحجار الكريمة والمجوهرات، وقد اتخذت العديد من التدابير لجعل هذا القطاع أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تحتل الهند مكانة بارزة في جميع أنحاء العالم في قطاع الأحجار الكريمة والمجوهرات، وهي عنصر مهم في الاقتصاد الهندي. إذ تحتل الهند المرتبة الأولى بين أكبر مصدري الماس المقطّع والمصقول، والمرتبة الثانية في المجوهرات المصنوعة من الذهب والمجوهرات المصنوعة من الفضة والالماس المزروع في المختبرات. كما شكلت صناعة الذهب والألماس في الهند حوالي 7.5% من ناتجها المحلي الإجمالي و14% من إجمالي صادراتها السلعية في فبراير 2021. وبلغ حجم سوق الأحجار الكريمة والمجوهرات 78.50 مليار دولار في السنة المالية 2021، وبلغت صادرات الهند داخل هذا القطاع 39.14 مليار دولار في 2021-2022 بزيادة قدرها 54.13% مقارنة بالعام الذي يسبقه.

كما وأعلنت الحكومة الهندية بأن قطاع الأحجار الكريمة والمجوهرات يعتبر من أبرز القطاعات التي يتم التركيز عليها لترويج الصادرات وذلك بسبب إمكانات نموه. مع كون الهدف هو زيادة الصادرات إلى 70 مليار دولار حتى عام 2025، بزيادة من 35 مليار دولار في عام 2020. ومن المتوقع أن ينمو قطاع الأحجار الكريمة والمجوهرات في الهند في السنوات القادمة إلى حد كبير بسبب تطور تجار التجزئة الكبار/ العلامات التجارية الكبيرة.

من جانب آخر، اتخذت الهند خطوات معينة ونفذت سياسات مختلفة لتطوير قطاع الذهب والمجوهرات، إذ سمحت الحكومة بنسبة 100% من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع في إطار المسار التلقائي، بحيث لا يحتاج المستثمر الأجنبي أو الشركة الهندية إلى أي موافقة مسبقة من بنك الاحتياطي أو حكومة الهند. بالإضافة إلى ذلك، وقعت الهند اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مارس 2022، والتي تمنح القطاع وصولاً معفى من الرسوم الجمركية إلى سوق الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات.

المصدر: Invest India, India Brand Equity Foundation

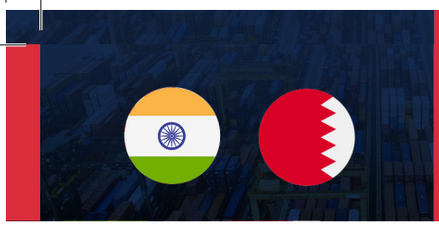

الخاتمة

تعتبر الهند أحد أكبر الشركاء التجاريين للبحرين، وتمتد علاقات البلدين المميزة إلى أكثر من 5000 سنة. ظلت العلاقات الثنائية التي تربط البلدين قوية حتى يومنا هذا، وتصنف الهند باستمرار كواحدة من أكبر 10 شركاء تجاريين للبحرين. كما ارتفع حجم التجارة بين الهند والبحرين بنسبة 30% منذ عام 2018، ليصل إلى 1.4 مليار دولار في عام 2022. علاوة على ذلك، وقع البلدان العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات في مختلف القطاعات، وتبادلا عدة زيارات رفيعة المستوى خلال السنوات الأخيرة. وهناك إمكانية لزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البحرين والهند من خلال مزيد من الاستثمار والتعاون في القطاعات الرئيسية الواعدة.

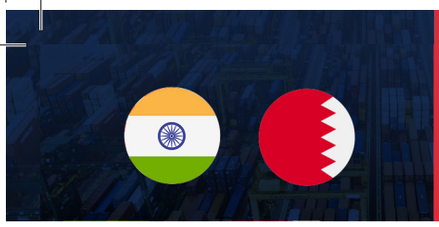

المصادر

- Information and e-Government Authority
- Ministry of Finance and National Economy in Bahrain
- Ministry of Foreign Affairs in Bahrain
- Bahrain Economic Development Board (EDB)
- Embassy of India in Bahrain
- Ministry of Commerce and Industry in India
- UNCTAD
- Heritage
- S&P Ratings
- International Monetary Fund (IMF)
- UNDP Human Development Reports
- Ministry of Commerce and Industry in India
- International Trade Administration
- International Trade Center
- India Brand Equity Foundation
- Santander Trade
- Invest India

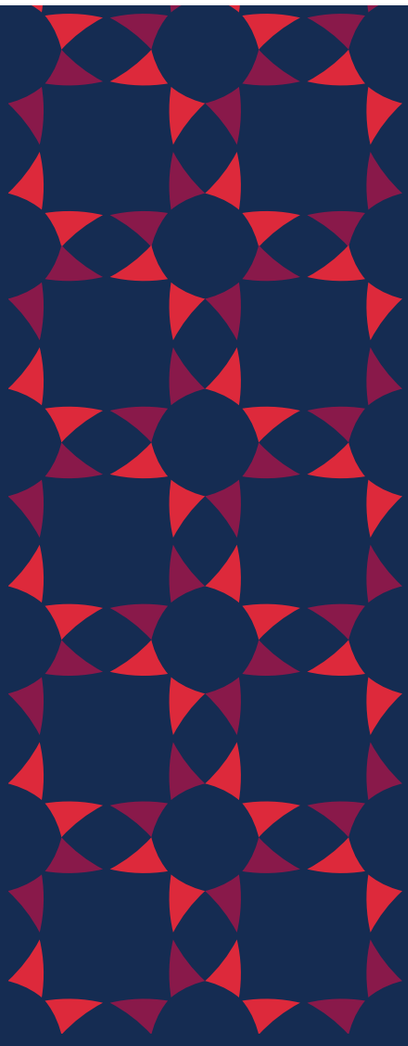

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .

UK Arabic.indd 20 17/01/2023 11:39 AM